مجلس الوزراء يؤجّل الإحالة للتقاعد للبالغين أحد الأجلين من موظفي الدولة

أجلت حكومة الانقاذ الوطني الإحالة للتقاعد للبالغين أحد الأجلين من موظفي الدولة.

وصدر -السبت- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم «20» لسنة 2017م بشأن معالجة الإحالة للتقاعد، حيث نصت المادة الأولى من القرار على تأجيل الإحالة للتقاعد للبالغين أحد الأجلين من موظفي الخدمة العامة نظراً للظروف الاستثنائية الراهنة.

كما نص القرار على تشكيل لجنة برئاسة رئيس المجلس وعضوية نائب رئيس المجلس للشئون الداخلية ووزيري الخدمة والمالية لمراجعة كافة الجوانب ذات العلاقة بالإحالة الى التقاعد، مع مراعاة الأوضاع العامة في المرحلة الراهنة وتقديم النتائج لمجلس الوزراء.

الاعتداء على الوزارات والمؤسسات إهانة للدولة !!

هناك مجلس سياسي وهناك أيضاً مجلس وزراء، وهما المسئولان والمعنيان بإزالة وانهاء أية اختلالات ومخالفات قد تحدث في هذه الوزارة أو تلك المؤسسة، ومحاسبة المتسببين بها أو المسئولين عنها.

لكن أن تقوم جهة أو أفراد أياً كان انتماؤهم السياسي والحزبي بالتوجه لهذه الوزارة أو تلك والاعتداء على القائمين عليها فتلك هي الفوضى بعينها، وقبل أن تكون فوضى فهي إهانة لهذين المجلسين اللذين يتوليان مسئولية إدارة البلاد وفقاً للقانون والدستور.

ما قام به بعض المسلحين من اعتداء على وزارتي الصحة والتعليم العالي وبعدهما الأوقاف بدون أي سند قانوني هو تعدٍّ على سلطات هذين المجلسين أولاً وعدم احترام للنظام والقانون ثانياً، وثالثاً وهو الأهم أن من قام بهذا الفعل ومن وجه به أراد ايصال رسالة لهذين المجلسين وعلى وجه الخصوص لأحد أطراف الشراكة الوطنية القائمة.

هذه الافعال المرفوضة وغير المقبولة كشفت أن هناك محاولة لفرض سلطة أعلى وأقوى من سلطات المجلس السياسي ومجلس الوزراء، ولا يمكن لأحد اغفالها وتجاوزها.. وقد أوصلت رسالتها بما قامت به من اعتداءات وبوضوح.

ومن هنا ينبغي على قيادات هذين المجلسين وبدلاً من الانشغال بما يُنشر في بعض الصحف من انتقادات هدفها الإصلاح وانهاء كل اشكال الاختلالات وصور الفساد والذهاب صوب تفسيرها تفسيرات مغلوطة.. عليهم أن يثبتوا للمواطن أنه لا صوت يعلو فوق صوت القانون والدستور، ومحاسبة من قاموا بتلك الاعتداءات أياً كانت صفتهم ومن يقفون خلفهم.

أما الاكتفاء بإصدار الادانات فذلك دليل ضعف وعدم قدرة على تحمل المسئولية وإدارة شئون البلاد والعباد.

إن لم يتم اتخاذ أي إجراء قانوني بحق من قام ووجه بهذه الاعتداءات، فلا غرابة أو عجب أن تتكرر هذه الافعال وقد تصل حتى الى المجلسين نفسيهما!!

بل ها هو مجلس الوزراء قد وصله وجع هذه الفوضى والانفلات باعترافه الاسبوع الماضي رسمياً بتعرض عدد من مسئوليه لاعتداءات غير قانونية قام بها البعض ضد مسئولي وزارات التعليم العالي والصحة العامة والسكان والأوقاف والإرشاد.

المجلس دان بشدة هذا السلوك غير السوي من خلال اللجوء الى العنف وأكد أنه سيقف بحزم ضد هذه التجاوزات.. معرباً عن تضامنه مع الوزراء الذين تعرضوا لهذه التصرفات.. وكلف المجلس وزارة الداخلية بالتحقيق مع من ارتكبوا هذه الأفعال وتقديم تقرير حول ذلك الى الاجتماع القادم تمهيداً لإحالة ملفاتهم للأجهزة القضائية المختصة لاتخاذ الاجراءات القانونية بحقهم.

نتمنى من مجلس الوزراء أن يكون عند مستوى «شخيطه ونخيطه» ولو أن حذف خبره آنف الذكر من «الوكالة» ينبئ عن أن الأقوال أكثر جرأة من الافعال!!

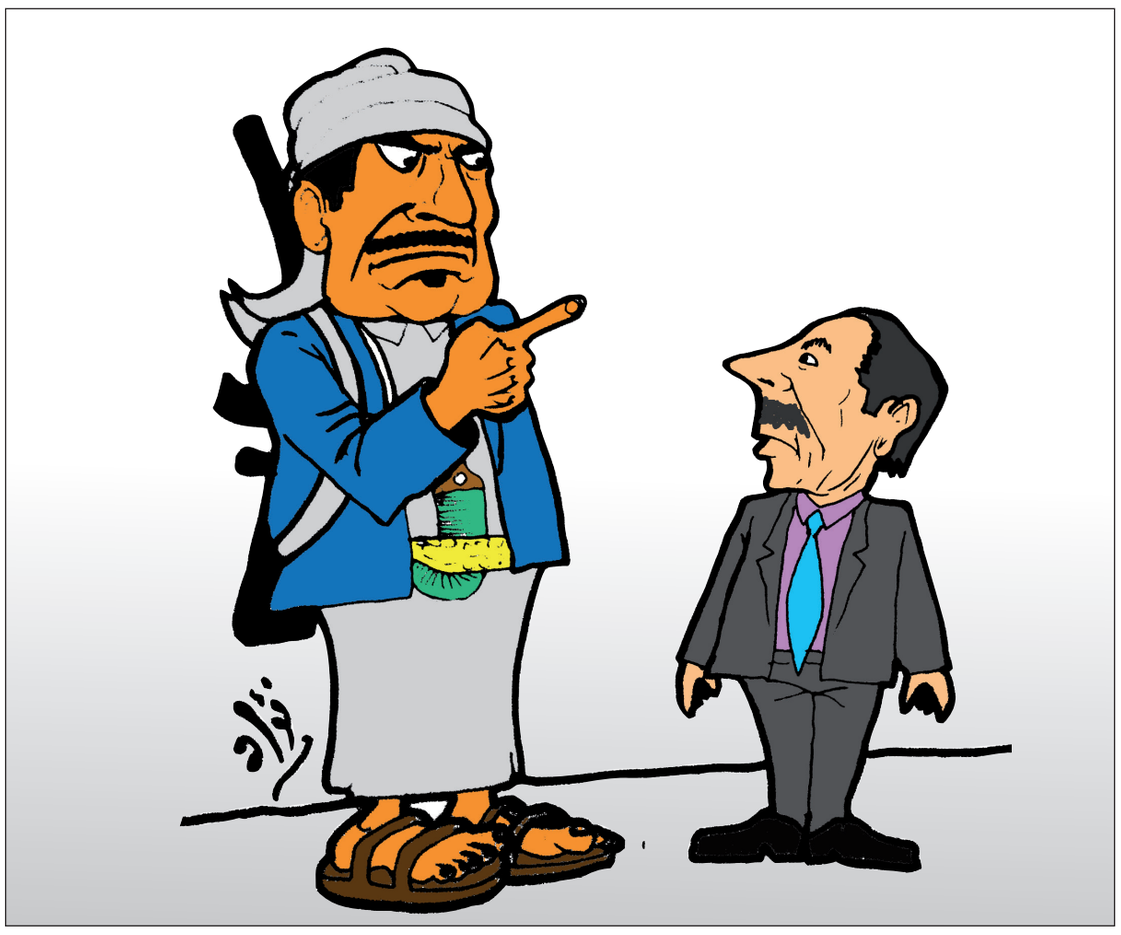

من المسئول عن أزمة المرتبات.. الحكومة أم البرلمان؟!

يحاول البرلمان بمنحه الفرص المتكررة لحكومة بن حبتور انقاذها من التخبط والعشوائية والارتباك الواضح بخصوص أزمة المرتبات التي عجزت الحكومة عن إيجاد حلول ناجعة لها.

ففي جلسة البرلمان -السبت الماضي- ظهرت الحكومة في أسوأ أحوالها مرتبكة وفاقدة للرؤية بتقديمها تقريراً يتحدث عن انجازاتها خلال الأشهر الثلاثة الماضية باستفزاز واضح لموظفي الدولة الذين ينتظرون مرتباتهم من ستة أشهر.. وخروج فاضح لما جاءت الحكومة من أجله الى البرلمان.. بل بلغت اللامبالاة من قبل اعضاء الحكومة بأزمة المرتبات ومعاناة المواطنين الى أن يتغيب النصف منهم عن حضور جلسة السبت كفرصة منحها البرلمان للحكومة، وكان رئيس الحكومة قد غاب عن حضور جلسة سابقة خصصت لذات الموضوع الأمر الذي جعل كثيراً من المتابعين يؤكدون أن ما يحدث بين الحكومة والبرلمان أمر غامض ومثير للشكوك في التلاعب بمعاناة المواطنين..

وتساءلوا: لماذا غاب وزراء أنصار الله -باستثناء حسن زيد- عن جلسة السبت.. ولماذا يصر البرلمان على منح الحكومة فرصة بعد أخرى في ظل تضوّر المواطنين جوعاً؟!

الأيام القادمة كفيلة بالإجابة الشافية عن كل ذلك.

إعلامنا الرسمي يتهاوى.. يا «حامد»!!

لم يعد أداء الإعلام الرسمي المقروء والمسموع والمرئي يسر إعلامياً أو يرضي متلقّياً، ليس لأنه لا يوجد كفاءات في هذا النوع المهم من الإعلام الوطني ولكن لأن هناك من يريد إفراغ الإعلام الرسمي من محتواه و«تهزيل» رسالته واضعاف أدائه.. هناك من لا يريده أن يتعاطى مع قضايا الوطن كأحداث، ومع العدوان كقضية وليس كخبر.

الإعلام الرسمي يتدهور الى مستوى أدنى من الصفر بسبب الغرور الزائد عن اللزوم وغياب من يقول لهم أنتم تخطئون يا هؤلاء، مما ولد لديهم شعوراً بأنهم استثنائيون وعباقرة -بحسب أحد الزملاء ممن لم يعد يرق لهم وضع المؤسسات الإعلامية الرسمية!!

كثير من الإعلاميين يناشدون الجهات المسئولة سرعة تدارك المؤسسات الإعلامية الرسمية التي تغرق وسط المشاكل والاخطاء والعشوائية وغياب السياسة الإعلامية المستوعبة للمتغيرات والعمل على إعادة الاعتبار لها وضبط المسار ومنعه من الانحدار.. وتخليصها من هيمنة الرأي الواحد الأحد الذي لا يأبه لآراء الشعب ولا يصغي لأنين المواطنين.

إعلامي آخر يرى أن الاعلام الرسمي يضيع وسط اعتناء القيادات القائمة بإعلامها الخاص وحساباتها الضيقة، ويضرب مثلاً بتوقف الفضائيات الرسمية لأيام في ظل صمت مخز، بعكس لو توقفت إحدى الفضائيات الخاصة التي تقوم الدنيا لها ولا تقعد من قبل ذات القيادات المقرفصة على سدة المؤسسات!!

نثق بأن هناك كفاءات وقدرات في الإعلام الرسمي ستظل محافظة على هذه المؤسسات وعلى رسالتها الوطنية الخالدة ولن تسمح بالسياسات الطارئة ذات اللون الواحد!!

كما نثق بأن قيادة وزارة الإعلام وعلى رأسها الوزير احمد حامد ستولي إعلامنا الرسمي اهتماماً خاصاً ولن تقبل بوضعه المتردي الذي سيحسب عليه في تاريخ هذا الإعلام الوطني..

سؤال شديد البراءة..

لماذا المسئولون المعتدَى عليهم مؤتمريون؟!!

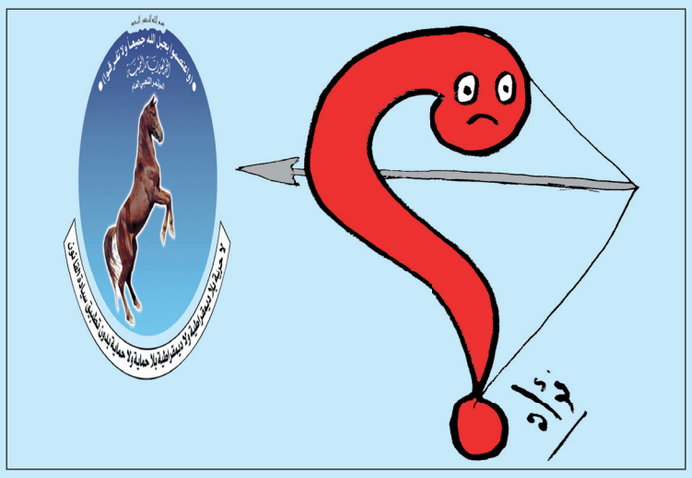

السؤال أعلاه ذو شجون ومن حق أي واحد في هذه البلاد المنكوبة أن يفرع منه أكثر من سؤال، وأيضاً من حق أيٍّ كان أن يجيب عن السؤال وفقاً للواقع أو الخيال، فالاجابة عنه مفتوحة وفقاً لأكثر من ملف وقضية!!

«المشعّبون» في هذه المرحلة كثُر ولا ضابط لهم ويتحركون بـ«ريموت» من يتمنع وهو راغب بالسلطة و«الديولة» على طريقته وغير آبهٍ لخطابات «كبيري» القوم في هذه البلد.. ولا يحترم تحالفات ولا يرعى اتفاقات!!

هذا النوع من «المشعّبين» لا يقرأون الواقع كما هو.. ولا يريدون أن يستوعبوا أن «المسئولين» المعتدَى عليهم ينتمون لمكون رئيسي في مواجهة العدوان، وإذا كان هذا المكون العملاق المسمى -المؤتمر الشعبي العام- قد تجاوز عن مثل هذه الحماقات لانشغاله بقضية وطن فهذا لا يعني أنه سيتخلى عن أي من كوادره وأعضائه، أو أنه سيدع من هب ودب يتطاولون أكثر وأكثر!!

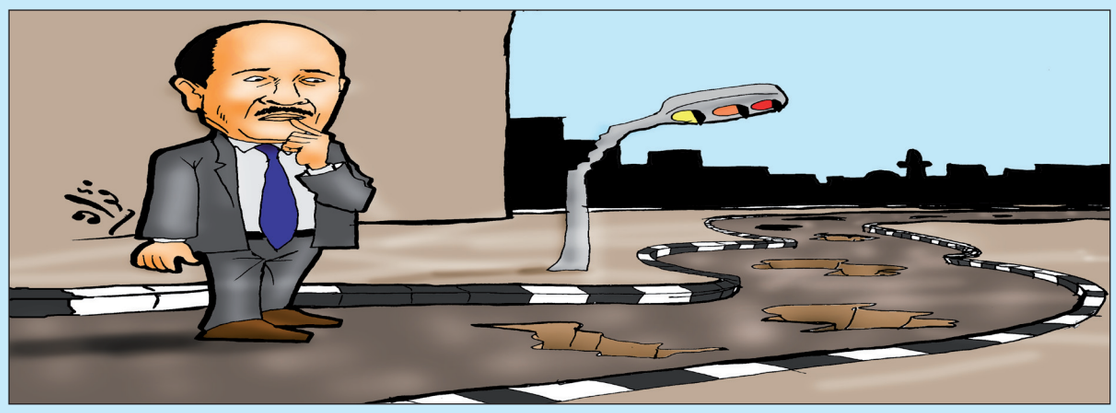

السيول والطرق والوزير «مطلق»!!

حلول موسم الأمطار يفرض على وزير الأشغال العامة والطرق أن يكون على أهبة الاستعداد ومعه طاقم الطوارئ لمواجهة الأضرار التي تحدثها السيول والانهيارات الصخرية وغيرها في شبكة الطرق، والقيام بأعمال الصيانة الطارئة وإصلاح الأضرار أولاً بأول لضمان السلامة المرورية.

ما أحدثته الأمطار في أول موسمها بشوارع أمانة العاصمة من توسيع للحفر وتعميقها أمر مقلق وستكون نتائجه كارثية، خصوصاً أن بقاء الماء وسط الحفر العميقة يخدع سائقي المركبات وتقع الحوادث المرورية.

ما نطرحه أمام وزير الأشغال غالب عبدالله مطلق يفرض عليه تفعيل أعمال الطوارئ ليبدأوا بالتنفيذ والصيانة أولاً بأول.

ولانشك مطلقاً أن يتوانى الوزير أمام مهمة وطنية كهذه..

الموسم الزراعي ومهام «غازي»!!

قد يكون وزير الزراعة والري غازي أحمد علي محسن من أكثر الوزراء حضوراً إعلامياً وتحركاً ميدانياً منذ بدء حكومة الانقاذ بمهامها، وربما هذا النشاط الملحوظ قد ذهب مع فصل الشتاء!!

ما نتمناه من الوزير غازي أن يتعامل بنفس النشاط والروح الوثابة مع فصل الصيف موسم الزراعة الذي نتوقع أن يكون موسماً خصباً ومنتجاً الكثير مما نعول عليه لمواجهة احتياجات الأمن الغذائي الذي يفتك بالمواطنين وخصوصاً الأطفال في ظل استمرار العدوان والحصار الخانق على بلادنا وشعبنا.

نعتقد جازمين أن وزير الزراعة يدرك المهمة المنوطة به وبوزارته لتقديم المساعدة والدعم والمساندة والتوعية والاهتمام بالمزارعين لجعل هذا الموسم الزراعي عند مستوى ما تعول عليه الجبهة الشعبية الصامدة في وجه العدوان.

بإمكان الوزير غازي تقديم موسم زراعي استثنائي نفخر به ونقهر العدوان بما نحن قادرون على فعله لمواجهة حصاره القاتل الذي أرادوه لشعبنا.

الموسم الزراعي القادم أحد أهم وسائلنا التي سنواجه بها العدوان.. وما على الوزير غازي إلاّ القيام بواجبه في الموسم المنتج، وألا يضيّع جهوده بالحرث في الماء!!